

Distr.  
GENERAL

A/RES/48/201  
17 March 1994

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية ( A/48/726 )]

٢٠١/٤٨ - تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش  
الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و١٧٨/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و٢٢٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١٧٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و١٦٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإلى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي قام فيها المجلس، في جملة أمور، بحث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المتأثرين في الصومال، وكرر الدعوة إلى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشيو وحولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز في جهودها لحل الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية إلى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ ترحب بنتائج الاجتماع التنسيقي الرابع لتقديم المساعدة الإنسانية للصومال، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

وإذ تلاحظ تحسن الحالة الملموس في معظم أنحاء الصومال الذي تحقق بفضل عملية الأمم المتحدة في الصومال،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال<sup>(١)</sup>، والبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للمساعدة الإنسانية التي يقدمها عدد من الدول لتخفيف ما يعانيه السكان المتأثرون في الصومال من مشقة وآلام،

وإذ تؤكد أن من المهم مواصلة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء الصومال،

وإذ تسلم بأن مرحلة الطوارئ في الأزمة الحالية قاربت على الانتهاء وأن محور التركيز ينتقل إلى الإصلاح والإنعاش،

١ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت إلى النداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة وغير المتوانية من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لتسوية الحالة في الصومال؛

---

(١) A/48/504.

(٢) انظر A/C.2/48/SR.33.

٤ - تحت جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أن تواصل تنفيذ القرار ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وكذلك في بناء المؤسسات بهدف إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن والاستقرار؛

٥ - تناشد جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية استنادا إلى اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣<sup>(٣)</sup>، والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة السلم والنظام والاستقرار، باعتبارها ضرورية لنجاح جهود الإغاثة والإنعاش؛

٦ - تطلب إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم تماما أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها غير الحكومية، وأن تضمن حرية تنقلهم الكاملة في شتى أنحاء الصومال؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإنعاش للصومال؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ على التقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣